

وعلى تقدير ان يشاء رب العالمين يكون زيد منهم فلا يتعد الاستثناء المفصل
او عدم النسأ دل قاطعا على تقدير ان يشاء رب العالمين لم يكن زيد منهم فلا يتعد
المفصل غير محصور والمحصور نوعان اما ان ينسب للمفصل نحو ما جاء في رجل
او جال او ما بعض من معلوم العدد ونحو ذلك عشرة وراحم او عشرون وانما
استطران يكون في محصور لانه انما كان محصورا على احد الوجهين بجزء من
ما بعد الالف فلا يتعد الاستثناء نحو كل رجل الازيد من اربعين ولا على عشرة الا در
وانما ايضا عند وجود هذه الشرائط على الاعلى غير يتعد الاستثناء عند
وجود ما يفسطر على عملها على غير ما قلنا في صدر هذا الكلام ان الاصل على
المفصل غالبا هيتهما بقولنا غالبا لانه قد يتعد الاستثناء في المحصور
نحو ما في مائة رجل الازيد وقد لا يتعد في غيره المحصور نحو ما في رجل الازيد
والا رجلا والاحكام ولكن لما كان ذلك في المانف المصنف اليه في بيان
هذه القاعدة نحو لو كان فيها اي في السمار والارض الملقحة جمع الرد
لاذ لا فيها على عدد محصور الا السد اي في السد اي في السد اي في السد
عن الاقسام فالان في الاية صفة لانها بالجمع متكونة في محصور هي الالف وقد
الاستثناء لعدم دخول السد في الالف بعض فلم يتحقق شرطه في الاستثناء

وفي الاية مانع اخر عن حمل الاعلى الاستثناء وهو انه لو حمل على صيغ
المفصل لو كان فيها الالف مستثنى عنها الالف بعد تاء هذا لا يدل على انه
ليس فيها الالف مستثنى عنها وهذا لا يثبت في حد ذاته تعالى لوزان
كون جنسها فيها الالف غير مستثنى عنها الالف بخلاف ما اذا كانت المصنف
غيره فانه يدل على انه ليس فيها الالف غير الالف والالف المستثنى عنها الالف
ان لا يتعد الالف لان العدد ليس له المقابلة وهو ضعف حمل الاعلى غير
في عيبه التي يخرج من مكوّن محصور لصحة الاستثناء وهو عيب
جواز وقوع الاضغفة مع الاستثناء قال مجوزي في نوكتنا ان احد الازيد
ان يكون الازيد صفة وعلاية الالف المتأخرين كما هو في الالف وكل الالف
اخوه الالف كالف الفرقان فالالف قد ان صفة لكل الالف مستثنى
والا وجه ان يقال الفرقان بالصفة وحمل المصنف ذلك على الشذوذ
قال في البنية شذوذ ان احزان احدها وصف كل دون المضاف اليه
والشذوذ وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافاة التثنية لفظا
الفصل بالجمع بين الصفة والموصوف وهو قليل واعرابه في قوله
المصنف على الطرف اي بناه على طرفتها فانك اذا قلت جازي